الأنباء
لمشاهدة الصفحة PDF
الاربعاء 15 اغسطس 2018

البنك يتمتع بجودة أصول عالية.. ومحفظة تمويلية متنوعة العملات

الناهض: «بيتك ـ تركيا» يمتلك حائط صد أمام تقلبات الليرة

مازن الناهض

أكد الرئيس التنفيذي للمجموعة في بيت التمويل الكويتي (بيتك) مازن الناهض أن «بيتك ـ تركيا» يتمتع بجودة أصول عالية بفضل التنوع الاقتصادي في محفظة التمويل، حيث تسمح القطاعات الاقتصادية في تركيا للبنك بأن ينوع في المجالات والقطاعات الاقتصادية التي يمول فيها، وعليه فان المحفظة التمويلية في تركيا تتمتع بوضع جيد ومستقر، وتتنوع وبشكل متوازن بين الليرة التركية والعملات الأجنبية الرئيسية، ما يساعد في بناء حائط صد أمام تأثيرات تقلبات العملة.

وأشار الناهض، في تصريح صحافي، الى ان سياسات «بيتك ـ تركيا» التحوطية جيدة لمواجهة التداعيات على أزمة الليرة التركية الراهنة، مبينا ان «بيتك» يراقب ويتابع عن كثب مجريات الاحداث في تركيا، مؤكدا ضرورة اتخاذ كل التدابير والاجراءات اللازمة للحد من انخفاض قيمة العملة التركية من خلال تحركات جدية من قبل الحكومة التركية والبنك المركزي التركي والسلطات المعنية للخروج من الأزمة.

وأشار الناهض الى أن كل المؤشرات المالية لـ «بيتك ـ تركيا» تفوق بمستويات جيدة الحد الأدنى للمتطلبات الرقابية، ورغم الانخفاض في قيمة الليرة التركية فان البنك يحقق معدلات نمو قوية ومستمرة على جميع الأصعدة من محفظة التمويل والودائع وإجمالي الأصول وكذلك الأرباح، فيما انخفضت نسبة التمويلات المتعثرة كما في نهاية النصف الاول من العام الحالي لـ 1,8٪، أي أقل من متوسط السوق، وهو مؤشر على النمو الصحي والمستقر.

وأضاف أن «بيتك ـ تركيا» يمتلك شبكة فروع واسعة ومكانة مرموقة في السوق التركي كونه أكبر البنوك المشاركة هناك بشبكة فروع تصل إلى 400 فرع ونحو 6 آلاف موظف.

وأوضح الناهض: ان النمو المستدام الذي يحققه «بيتك ـ تركيا» يشكل مصدات قوية لمواجهة انخفاض قيمة العملة التركية. كما أن لدى «بيتك ـ تركيا» بنك تابع في ألمانيا وهو بنك KT Bank AG، الامر الذي يقلل من نسب المخاطر بسبب التنوع الجغرافي والتنوع في محفظة التمويل ذات الجودة العالية، ناهيك عن الانتشار الجغرافي للمجموعة في الكويت وماليزيا والبحرين.

واشار الى أن الاقتصاد التركي يعزز مشاريع البنية التحتية والتعليم والصحة والاستثمارات العقارية، لافتا الى انه من المتوقع ان يتباطأ الاستثمار في تركيا على المدى القصير وهو ما يؤثر سلبا على بعض القطاعات الاقتصادية في تركيا، اما على المستويين المتوسط والطويل فسيشهد استقرارا ونموا جيدا لأنه يرتكز على عناصر الاقتصاد الحقيقي والانتاجية.

- يمتلك شبكة فروع واسعة تصل إلى 400 فرع و6 آلاف موظف
- نراقب مجريات الأحداث في تركيا ونأمل في تحركات وتدابير جدية للخروج من الأزمة
- مؤشرات النمو التي يحققها «بيتك ـ تركيا» تشكل مصدات لمواجهة انخفاض الليرة التركية

برج «بيتك ـ تركيا»

أقل من 2٪ من حقوق المساهمين

«المركز»: 5,7 ملايين دولار قيمة استثمارات «المركز» في تركيا

خليل: نراقب حالياً الوضع عن كثب لتقييم إستراتيجية البيع

قال رئيس العمليات في المركز المالي الكويتي «المركز» علي حسن خليل ان قيمة استثمارات «المركز» في تركيا تبلغ نحو 5,72 ملايين دولار، تمثل ملكية نسبتها 50٪ في مشروع تطوير عقاري، وهو مشروع شقق سكنية مخصصة للبيع يقع في منطقة «بي أوغلو» في إسطنبول، ويمثل ما قيمته أقل من 2٪ من حقوق الملكية للمساهمين، وذلك كما في 30 يونيو 2018.

وأضاف خليل في بيان صحافي: «يتم تمويل مشروع «المركز» في اسطنبول بالأسهم دون أي ديون، ولذلك، فإنه لا توجد هناك أي ضغوطات للبيع من قبل أي أطراف خارجية، وبالتالي، يمكن لـ«المركز» التأني حتى يتعافى السوق بهدف تعزيز العوائد على الاستثمار».

وذكر قائلا: «عادة ما يتم تسعير وعقد صفقات العقارات ذات الجودة العالية في تركيا بالدولار الأميركي، وقد يؤثر الوضع الحالي للاقتصاد والعملة في تركيا على الطلب على المدى القريب، مما سيبطئ عملية بيع وحدات المشروع، إلا أن التأثير على الوضع الاقتصادي لـ«المركز» إن وجد لن يكون جوهريا، ونراقب حاليا الوضع عن كثب لتقييم استراتيجية البيع.

وأضاف: «نؤمن بجودة المشروع وقيمته العالية، ولذلك فإننا لن نستعجل البيع وسننتظر لتحقيق أفضل قيمة على المدى المتوسط».

والجدير بالذكر أن المشروع يقع في منطقة (بي أوغلو) في اسطنبول، وهي أول منطقة يتم تطويرها خارج المنطقة التاريخية وتعتبر المركز الثقافي للمدينة. ويتكون المشروع من 33 وحدة سكنية بمتوسط مساحة يبلغ (123م2) للوحدة السكنية، بالإضافة إلى وحدة تجارية.

يتميز المشروع بموقعه المميز بالقرب من محطة المترو، ووجود سرداب لمواقف السيارات، وحدائق وإطلالة على البوسفور، وجار حاليا العمل على أعمال التشييد والبناء، ومن المتوقع أن يكتمل المشروع في بداية عام 2019.

علي حسن خليل

زيادة عجز الميزان التجاري وارتفاع التضخم وضخامة الدين الخارجي أبرز المؤشرات السلبية

الليرة التركية.. مؤشرات اقتصادية سبقت الأزمة

■ تسارع الاستدانة دفع النمو بقوة ولكنه رفع الدين الخارجي إلى 412 مليار دولار ■ وكالات التصنيف الائتماني خفضت النظرة المستقبلية للاقتصاد التركي إلى «سلبية»

تواصل الليرة التركية التراجع أمام الدولار لتخسر 50٪ من قيمتها منذ بداية العام الحالي. انخفاضا هائلا ومثير للقلق، ليس فقط لتركيا، ولكن أيضا لكل المستثمرين خاصة في القطاع المصرفي والقطاع الخاص عموما الذي تشكل ديونه 30٪ من إجمالي الناتج القومي. والسؤال الذي يدور في أذهان الناس، هو ما الذي حصل حتى يتدهور الوضع الاقتصادي في تركيا إلى درجة غير مسبوقة منذ 8 سنوات، أي منذ الطفرة الاقتصادية التي جاء بها الرئيس التركي رجب طيب اردوغان. بحسب تقارير صحفية عديدة تناولت تحليل تراجع سعر الليرة التركية بعدما أصبح حديث المجالس الفعلية والافتراضية.

المؤامرة أميركية

لم يتوان الرئيس رجب طيب اردوغان أن يرجع سبب انخفاض الليرة التركية إلى مؤامرة أميركية على الاقتصاد التركي بسبب موضوع تبادل تسليم القس الأميركي برانسون، والمعارض التركي فتح الله غولن وذهب أردوغان لأبعد من ذلك إلى وجود ما أسماهم «إرهابيين اقتصاديين» يخططون للإضرار بتركيا عن طريق نشر تقارير كاذبة وقال إنهم سيواجهون بقوة القانون في الوقت الذي بدأت فيه السلطات تحقيقات تستهدف المشتبه بتورطهم في ذلك.

وفعليا رفع الرئيس الأميركي دونالد ترامب الرسوم على الألومنيوم، والصلب إلى 20٪ وهو ما قامت تركيا بالرد عليه بفرض رسوم على واردات أميركية. اضافة الى دعوة الرئيس التركي روسيا والصين وبعض الدول الأوروبية الى مبادلات تجارية بدون الدولار.

وكانت آخر ردود الفعل التركية في حديث اردوغان أمس بقرار منع استيراد المنتجات الإلكترونية الأميركية من هواتف وغيرها.

الأزمة اقتصادية

على الجانب الآخر، العديد من التقارير تؤكد أن هناك أزمة بنيوية في الاقتصاد التركي وان تراجع سعر الليرة هو أحد اوجه تلك الأزمة وليست المؤامرة فالتحذير من الوضع الاقتصادي في تركيا والمطالبات بخروج المستثمرين خاصة العرب بدأ منذ عام وبالفعل التراجعات الحادة بالليرة أطلقت اشارات منذ يناير الماضي وعددت التقارير مظاهر تلك الأزمة كالتالي:

- ارتفاع العجز التجاري إلى 77 مليار دولار في 2017.
- زيادة معدل التضخم إلى 16٪ الأعلى منذ 15 عاما.
- التوسع في النمو الاقتصادي بالاعتماد على الديون الخارجية الذي وصل إلى 412 مليار دولار.
- النظرة السلبية لوكالات التصنيف الائتماني للمصارف التركية وخفض تصنيف البنوك التركية

■ التضخم وصل أعلى معدلاته في 15 عاماً إلى 16٪ سنوياً

- تصريحات اردوغان بالسيطرة على السياسة النقدية ما رآه المحللون تهديدا لاستقلالية المركزي التركي.
- تعيين صهر اردوغان وزيرا للمالية ما أثار قلق مستثمرين أتراك وأجانب من تلك السيطرة.
- إصرار اردوغان على عدم رفع سعر الفائدة في الوقت الذي يتزايد فيه التضخم باستمرار.
- تهديدات للتجار ورجال الأعمال الأتراك بتطبيق الخطة (ج) والتي تتضمن وضع الحكومة أيديها على ودائع وممتلكات لرجال أعمال وشركات تركية.

عودة للمستثمرين

وبعد ان خاطب أردوغان الشعب لتحمل مسؤولية الدفاع عن الليرة ونادى بوجود مؤامرة إلا انه يبدو أن هناك تحركات للعودة لمراجعة الأسباب الاقتصادية وابرزها دعوة وزير المالية براءت ألبيرق لعقد مؤتمرا بالهاتف مع مستثمرين من الولايات المتحدة وأوروبا والشرق الأوسط يوم الخميس المقبل

وقال مسؤولون إن ألبيرق، سيوصل رسائله مباشرة إلى ما يصل إلى ألف مستثمر من المتوقع أن يشاركوا في أول مؤتمر هاتفي يعقده منذ توليه منصبه قبل شهرين تقريبا

أزمة عالمية

على جانب آخر، قالت صحيفة واشنطن بوست الأميركية في تقرير أوردته على موقعها الإلكتروني أمس، إنه مع تعمق محنة تركيا بانخفاض الليرة إلى مستويات جديدة ورفض رئيسها رجب طيب اردوغان التخلي عن سياساته الاقتصادية غير التقليدية، جعل المستثمرين يخشون من أزمة مالية عالمية جديدة.

وأوضحت الصحيفة أن تركيا والدول الأخرى التي اقترضت بحرية عندما كانت الدولارات وفيرة ورخيصة، تواجه الآن مدفوعات الديون المرتفعة التي قد لا تكون قادرة على القيام بها.

فائض الحساب الجاري يصل إلى أعلى مستوياته منذ 3 سنوات في الربع الأول

«الوطني»: ارتفاع تحويلات الوافدين إلى مليار دينار

قال تقرير بنك الكويت الوطني إن الحساب الجاري سجل في الربع الأول من 2018 أعلى فائض له منذ 3 سنوات بواقع 1,7 مليار دينار (17٪ من الناتج المحلي الإجمالي ربع السنوي)، مرتفعا من 1,2 مليار دينار في الربع الرابع من 2017، حيث عوضت الزيادة في الفائض التجاري، المدعومة بارتفاع أسعار النفط، عن اتساع العجز في الخدمات وانخفاض الدخل الاستثماري وزيادة تحويلات العمالة الوافدة إلى الخارج.

وذكر التقرير ان الفائض التجاري (الفرق بين قيمة الواردات والصادرات) ارتفع في الربع الأول من العام 2018 إلى 3,4 مليارات دينار مقارنة بـ 2,3 مليار دينار في الربع الرابع من العام السابق، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع إيرادات الصادرات النفطية وغير النفطية، في حين بقيت الواردات ثابتة.

وأشار التقرير الى ان زيادة الإيرادات النفطية بواقع 193 مليون دينار خلال الربع الأول ليبلغ 4,4 مليارات دينار، تعود إلى ارتفاع متوسط سعر خام التصدير الكويتي لـ63 دولارا للبرميل، أي بزيادة قدرها 9٪ مقارنة بالربع السابق، وذلك على الرغم من وجود سقف لإنتاج أوبيك وشركائها. كما تلقت الصادرات غير النفطية دعما من قوة طلب الدول الآسيوية وارتفاع أسعار البتروكيماويات، التي تواكب إلى حد كبير تحركات أسعار النفط. ولم تشهد واردات السلع تغييرا ملحوظا خلال الربع الأول، مسجلة نموا معتدلا مقارنة بالعام الماضي (+4٪ على أساس سنوي)، ولكنها لا تزال تعكس قوة الطلب المحلي. وحافظت واردات السلع الوسيطة على قوتها، نتيجة تنفيذ الحكومة مشاريعها التنموية إضافة إلى تحسن بيئة الأعمال. وفي الوقت نفسه، انعكست قوة إنفاق المستهلك بوضوح في ارتفاع واردات السيارات والمواد الغذائية.

زيادة الإيرادات النفطية خلال الربع الأول لتبلغ 4,4 مليارات دينار

ارتفاع أسعار الطاقة يؤدي إلى ارتفاع فائض الميزان التجاري

وبين التقرير ان العجز في ميزان الخدمات اتسع إلى 1,9 مليار دينار في ظل تحسن الآفاق الاقتصادية، حيث ساعدت الخطة المالية التوسعية بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط على دعم الثقة المحلية. كما جاء النمو في خدمات السفر قويا أيضا، في حين ساهم الالتزام بتنفيذ مشاريع التنمية (مشاريع البنية التحتية والمشاريع الإدارية) في تزايد الطلب على قطاع البناء والخدمات الحكومية. وتراجع الدخل الاستثماري للربع الثاني على التوالي، متأثرا بأداء الأسهم العالمية المتذبذب. حيث ازدادت تقلبات الأوضاع المالية في الربع الأول من العام 2018 مما أثر سلبا على عوائد المستثمرين المحليين من حيازتهم المالية الأجنبية.

تحويلات الوافدين

من ناحية أخرى، ارتفعت تحويلات العمالة الوافدة إلى الخارج، بعد تراجع دام ربعين، لتعود قيمتها مرة أخرى إلى مليار دينار، حيث يبدو أن تأثيرات خفض دعم الوقود ورفع بعض الرسوم على الدخل قد تلاشت، ومن الممكن تفسير ارتفاع تحويلات العمالة إلى الخارج بعدة عوامل، كتزايد عدم اليقين بشأن توظيف العمالة الوافدة وتكاليف المعيشة في ظل جهود «التكويت» المكثفة والضرائب التي كانت مقترحة في الربع الأول ولم تتحقق.

وفي الوقت نفسه، تراجع عجز الحساب المالي من 4 مليارات دينار في الربع الرابع من العام 2017 ليصل إلى 1,4 مليار دينار في الربع الأول من العام 2018. وقد ساهمت قوة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في التعويض بشكل كبير عن صافي التدفقات الخارجة من المحافظ المالية، وذلك نتيجة لعمليات تصفية المساهمات من قبل المقيمين في الخارج.

أما تدفقات الاستثمارات الأخرى إلى الخارج، فقد كانت ضئيلة في الربع الأول من 2018 مقارنة بالربع السابق، وذلك بعد أن بلغت 1,7 مليار دينار. حيث عوضت إعادة تحويل العملة والودائع من قبل الحكومة (1,1 مليار دينار) عن التدفقات الخارجة المستخدمة لتراكم الأصول الأجنبية وتسوية الديون الخارجية من قبل الشركات المحلية.

عرضوا قضيتهم بإجتماع مع مستشار الشؤون الإنمائية

اهتمام رسمي لبناني بمستثمري «تلة الكويتي» ووعود بالحل

طارق عرابي

اجتمع وفد من المستثمرين الكويتيين يرافقهم محمد سعود الوقيان القائم بالأعمال لدى السفارة الكويتية في لبنان وفواز محمد القحطاني السكرتير الثاني لدى السفارة الكويتية في لبنان مع المهندس فادي فواز، مستشار الشؤون الإنمائية لرئيس مجلس الوزراء اللبناني، وبحضور محافظ بعلبك الهرمل بشير خضر.

وقد عرض الوفد الكويتي قضيتهم المتمثلة بتعرضهم لعمليات هضم لحقوقهم عبر استخدام وسائل احتيالية في منطقة عين بورضاي من قبل شركة مقرها بيروت ـ محلة الشياح يمتلكها الأخوان (ز.ح.ش) و(ع.ح.ش)، وما نجم عن ذلك من تعطيل لعجلة الاستثمار العقاري ـ السكني والسياحي التي كانت قد أرست دعائمها في تلك المنطقة مجموعة من المستثمرين الكويتيين وفاقت عدة ملايين من الدولارات.

وأكد مستشار الشؤون الإنمائية لدولة رئيس مجلس الوزراء اللبناني م.فادي فواز خلال الاجتماع على الحرص الدائم لدولة رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري على مصالح المستثمرين الخليجيين في لبنان، وبشكل خاص على مصالح المستثمرين الكويتيين في لبنان، وأشار الى ضرورة اللجوء الى القضاء اللبناني الذي سيكون له الكلمة الفصل في هذه القضية.

كما أكد محافظ بعلبك الهرمل على ضرورة حماية المستثمرين في منطقة بعلبك الهرمل التي هي في أشد الحاجة لهذه الاستثمارات وعلى ضرورة إحياء منطقة بعلبك ومحيطها من خلال تأمين البنى التحتية اللازمة والضرورية للمنطقة، إضافة إلى أهمية استكمال البنى التحتية في منطقة عين بورضاي لما لها من دور في تنشيط المشاريع وحفز المزيد من رؤوس الأموال للاستثمار في المنطقة.

الاجتماع عقد بحضور القائم بالأعمال لدى السفارة الكويتية في لبنان والسكرتير الثاني بالسفارة

وقد ثمن ممثلو السفارة الكويتية دعوة السراي الحكومي لهذا الاجتماع معبرين عن الثقة في استمرار حركة الاستثمارات وصيانتها وضمان تدفقها كونها تمثل إحدى روافد تعزيز المصالح المشتركة بين البلدين، مشيدين بجهود المسؤولين في الحكومة اللبنانية واهتمامها الصادق بالنظر في موضوع الاجتماع، آملين أن يتم إيجاد حل للموضوع بالسرعة الممكنة.

يذكر ان عددا كبيرا من المواطنين والمستثمرين الكويتيين قد استثمروا أموالهم في منطقة بعلبك ـ عين بورضاي ممتلكين ما يقارب 60٪ من مجموع القسائم المفروزة بالمنطقة بما بات يعرف بـ «تلة الكويتي».